

ÉCOLE POLYTECHNIQUE – ÉCOLES NORMALES SUPÉRIEURES
ÉCOLE SUPÉRIEURE DE PHYSIQUE ET DE CHIMIE INDUSTRIELLES

CONCOURS D'ADMISSION 2014

FILIÈRES MP ET PC

ÉPREUVE ÉCRITE DE LANGUE VIVANTE – (XEULCR)

ARABE

Durée totale de l'épreuve écrite de langue vivante (A+B) : 4 heures

Documents autorisés : aucun

PREMIÈRE PARTIE (A)
SYNTHÈSE DE DOCUMENTS

Contenu du dossier : trois articles et un document iconographique pour chaque langue. Les documents sont numérotés 1, 2, 3 et 4.

Sans paraphraser les documents proposés dans le dossier, le candidat réalisera une synthèse de celui-ci, en mettant clairement en valeur ses principaux enseignements et enjeux dans le contexte de l'aire géographique de la langue choisie, et en prenant soin de n'ajouter aucun commentaire personnel à sa composition.

La synthèse proposée devra comprendre entre 600 et 675 mots et sera rédigée intégralement dans la langue choisie. Elle sera en outre obligatoirement précédée d'un titre proposé par le candidat.

SECONDE PARTIE (B)
TEXTE D'OPINION

En réagissant aux arguments exprimés dans cet éditorial (document numéroté 5), le candidat rédigera lui-même dans la langue choisie un texte d'opinion d'une longueur de 500 à 600 mots.

A- DOCUMENT 1 :

واقع التعليم في الدول العربية

تدني نوعية التعليم العربي: تشير معظم الدراسات الميدانية التي أُجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعية التعليم، وضعف الطالب والمعلم على السواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل و شخصية التلميذ، فالتعليم العربي اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية وتدرسه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر؛ بل هي ثقافة تخاف الحاضر ومشكلاته وتعمل على التهزّب منه، وتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات والمهارات التي يحتاجها طالب اليوم، ومواطن الغد، ولعلّ من أهمّ القدرات المرتبطة بتحسين النوعية هي بناء قدرات التحليل، والتركيب، والاستنتاج، والتطبيق، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها في كل نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه بعضاً ويمزج العلوم المختلفة ببعضها بعض.

نمطية التعليم العربي: فالتعليم العربي يتّبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي و الجامعي باعتبار أنّ التعليم الأساسي موحد و متشابه إلى حدّ كبير، و لكنّ المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والجامعي، فالتعليم الثانوي خلال نصف القرن الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، وبالنسبة للجامعات العربية فإنّ الأقسام العلمية تكاد تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية، فهي متكرّرة ومزدوجة، وهذه التقسيمات الأكاديمية تتناسب و حقيقة المجتمع العربي في الماضي، أمّا الآن فهناك ضرورة لتنويع شعب التعليم الثانوي وأقسام الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، والتكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، فالتقسيمات الأكاديمية قديمة و كانت تتناسب مع بساطة المجتمع العربي، أمّا الآن بشكل أو آخر فقد تطوّرت الحياة في المجتمع العربي و بنيته الاقتصادية، لذلك لا بدّ أن تؤسس شعب و تقسيمات أكاديمية جديدة تستجيب لبنية المجتمع العربي الاقتصادية، ويمكن في ذات الوقت أن توفّر أيدي عاملة للتخصّصات و تقسيمات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة، وما لم يبدأ العرب في تنويع و تحسين تعليمهم و برامجهم فسيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول والمهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر و حركته الاقتصادية، والاجتماعية.

ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين: إذ أنّ أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة، هم الذين يوجّهون نحو كليات التربية وكليات إعداد المعلمين، وهؤلاء من نتاج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين للاستظهار بدلاً من التعليم للتفكير والإبداع، وهم يمارسون بعد التخرّج تطبيق هذا النظام، حين يلتحقون بمؤسّسات التعليم المختلفة.

عدم توفر البيئة المدرسية في العديد من الدول العربية على المتطلبات الأساس لإنجاح العملية التربوية، سواءً تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات الفصلية والمعملية، أو بفرص التعبير الحرّ عن الآراء، يضاف إلى ذلك المركزية الشديدة في الإدارة، مما يؤثّر تأثيراً سلبياً على العملية التعليمية، ويحدّ من حرية المبادرة والتصرف والتفكير في استنباط الحلول للمشكلات القائمة على مستوى الإدارات التعليمية، وعلى مستوى أسرة التعليم في المدارس وهيئات التدريس وفي المعاهد والكليات أيضاً.

تفشّي الأمية بشكل كبير في العديد من الدول العربية وعدم قدرة تلك الدول على محوها بشكل فعّال وشامل، على الرغم من الجهود المبذولة والأموال التي أنفقت في هذا المجال.

والخلاصة أنّ التقدم واللاحاق بركب الدول المتقدّمة يتطلّب تغييرات جذرية في التعليم في البلاد العربية، وتغييرات جذرية في فكر وتفكير القائمين على العملية التعليمية.

جريدة المعلمين، عمان، الأردن، 2010.

A- DOCUMENT 2 :

التعليم في العالم العربي مشكلة تبحث عن حل

يُعاني التعليم في العالم العربي من أزمةٍ غاية في الخطورة، وهي في الحقيقة ليست حَظرةً فقط، ولكنها مزمنة أيضًا ويصعب حلُّها، بسبب تفسُّي أسباب الأزمة وتوغُّلها في كل المؤسسات العلمية الموجودة في كل الدول؛ فقد أشارت التقارير أن الوطن العربي هو أكبرُ بؤرةً للأُمِّيَّة في العالم، وأن الجامعات العربية لم يكن لأَيِّ منها مكانٌ في الجامعات الـ100 الأعلى نجاحًا في العالم [...].

وقد حدَّدت منظمة اليونسكو مشكلةَ التعليم في الوطن العربي من خلال برنامج التعليم في العالم العربي لدى منظمة الأمم المتَّحدة للتربية والعلم والثقافة، وقد وضع البرنامجُ هذه المشكلات في تقريره الذي أوضح أن مشكلات التعليم في الوطن العربي تختلفُ من دولة لأخرى، فهناك فرقٌ بين دول الخليج والدول العربية الواقعة في قارة آسيا، والدول العربية الواقعة في إفريقيا، وفروق بين الدول الواقعة في شمال إفريقيا والدول الواقعة في الجنوب، تتمثل تلك الفروق في إمكانات تلك الدول المادية؛ فالوضع يختلف من دول لأخرى، وأن هذا يؤثر على جودة التعليم، ولكن المال في بعض الأحيان يصبح نقمةً؛ لأن كثيرًا من الدول العربية لا تهتمُّ ببناء دول خاصة بها، وتهتم ببناء فروع للدول الغربية الأمريكية والإنجليزية مثلاً، وبالتالي إذا نفذ المال نفاذ التعليم؛ لأن التعليم في تلك الدول مرتبطٌ بالمال، وهذه مشكلة كبيرة.

هناك بعض المشكلات الأخرى تتلخَّص في طغيان الطابع النظري والمناهج النظرية في المنظومات التعليمية، كما أن الأساليب المستخدمة في التطبيق بدائيةٌ جدًّا وتقليدية، وهناك شيء آخر وهو عدمُ قدرة الطلاب على الاستفادة من المحتوى التعليمي المقدم لهم، ويتم تخريجهم وهم ليسوا على درايةٍ بما يجب أن يفعلوه بعد التخرُّج، وأن هناك قلة نسبية في استكمال التعليم في الدول العربية بسبب عدم وجود فرص عمل مناسبة للخريجين، وهناك أيضًا تكدُّس في المناهج التعليمية والاعتماد على التلقين المستمر، وإهمال جانب التطبيق العملي لتلك المناهج، هناك عامل حَظِرٌ جدًّا وهو عدم الاهتمام بدور الكتب والمعامل العلمية والمكتبات، كما أن عددهم غير كافٍ لكل الطلاب الموجودين في المدرسة، واستخدام العنف ضد الطلاب؛ مما أدَّى إلى ضعف انتمائهم وحبهم لاستكمال العملية التعليمية، وأخيرًا عدم وجود الفرد المناسب في المكان المناسب داخل المنظومة التعليمية، يتمثل ذلك في أن رؤساء الإدارات التعليمية غير متخصصين أصلًا في المجال التعليمي.

وأشار التقرير إلى أن هذه المشكلات والخلل الموجود في المنظومة التعليمية لا يقتصرُ على الوطن العربي فقط، ولكن هناك معظم الدول الأوروبية تعاني من تلك المشكلات، ويتسبب ذلك في فشل العملية التعليمية لديهم، ويضطرون - مثلهم كمثل الدول الفقيرة - للسفر إلى أمريكا وكندا للتعلم هناك.

أصدرت الأمم المتحدة تقريرًا عن الأمية ومستوى التعليم في الوطن العربي للعام 2013، وقد أثبت التقرير أن 27 % من إجمالي سكاني الوطن العربية أميين؛ أي إن عددهم يبلغ من 70 إلى 100 مليون أمي، ويظهر التقرير أن النسبة قد قلّت بالمقارنة بعام 2005 الذي كانت نسبة الأمية به 35 % في الوطن العربي، وأثبت التقرير أن نسبة الأمية بين الإناث تمثل أضعاف النسبة بين الذكور بنسبة 60 إلى 80 % من إجمالي عدد الأميين، وأكد التقرير أن نسبة الأمية في الوطن العربي إذا سارت على نفس هذا المعدل فنحن نحتاج إلى ما يقرب من 40 عامًا؛ لكي تختفي الأمية في تلك الدول، وأكد تقرير الرصد العالمي للتعليم أن هناك حوالي 6.5 مليون طفل في العالم العربي غير ملتحقين بالتعليم، وهناك نسبة من 7 إلى 20 % من الملحقين بالتعليم يهرون منه بعد المراحل الأولى.

وقد أصدرت مجلة "التايمز" تقريرها السنوي عن أفضل الجامعات على مستوى العالم، ولكن في هذا العام خرجت الدول العربية من التصنيف ولم تتمكن أي جامعة عربية أو إسلامية من الحصول على أي مستوى ضمن المائة اسم [...]. وقد وضعت دراسة جامعتي القاضي عياض بمراكش بالمغرب والأخوين بايفران بالمغرب أيضًا في رتبتين متأخرتين جدا من بين هذه الجامعات؛ وهما أفضل الجامعات عربيًا، وتحتل جامعة القاضي عياض بالمغرب المرتبة الأولى بين جامعات المغرب، والمرتبة الثالثة بين الجامعات مغاربيًا، و37 بين الجامعات الإفريقية، و35 بين الجامعات العربية.

كما أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة إحصاءات تؤكد أن الدول العربية تُنفق أقل من 2% فقط من ناتجها المحلي على التعليم والبحث العلمي، وهذا يعد رقمًا ضئيلاً جدًا بجانب ما تنفقه الدول المتقدمة التي تنفق حوالي 10%، وتؤكد هذه الأرقام الفجوة الكبيرة بين الدول العربية والأوروبية، ويظهر أثر ذلك في انخفاض نسبة التعليم وجودته في الدول العربية.

أحمد جمال سالم، شبكة الألوكة، 2013/12/21.

A- DOCUMENT 3 :

التعليم في العالم العربي ... الأزمة والعلاج

لا شك أن التعليم في العالم العربي يعاني من أزمة عنيفة ومزمنة، وربما ظن البعض أنها أزمة مستعصية على العلاج؛ بسبب كثرة العوامل والأسباب شديدة التداخل والتعقيد الكامنة وراء هذه الأزمة، وفي الحقيقة ودون أدنى مبالغة أو تهويل، فإن أزمة التعليم في العالم العربي هي أزمة مصيرية؛ لأنها أزمة تمس عن قرب هوية الأمة وحاضرها ومستقبلها [...]

التقارير الدولية حول التعليم في العالم العربي:

تشير معظم التقارير الصادرة عن الجهات الدولية المعنية إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية في الوطن العربي، مقارنة بالدول النامية الأخرى في العالم.

ومن ذلك التقرير الذي صدر مؤخراً عن البنك الدولي والذي حذّر فيه من تخلف التعليم في العالم العربي، ومن أهم ما جاء في هذا التقرير ما يلي:

1. مستوى التعليم في الوطن العربي متخلف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.
2. يحتاج نظام التعليم العربي إلى إصلاحات عاجلة لمواجهة مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية.
3. على الرغم من أن معظم الأطفال في العديد من الدول العربية استطاع الاستفادة من التعليم الإلزامي، وتقلصت الفجوة بين تعليم الجنسين؛ إلا أن الدول العربية ما زالت متخلفة عن كثير من الدول النامية في هذا المجال.
4. خصصت الدول العربية 5 % فقط من إجمالي الناتج المحلي، و 20 % من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم خلال الأربعين سنة الماضية.
5. توجد فجوات كبيرة بين ما حققته الأنظمة التعليمية في العالم العربي، وبين ما تحتاجه المنطقة في عملية التنمية الاقتصادية.
6. وأشار التقرير إلا أن أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير.
7. وذكر التقرير أنه برغم كل الجهود العربية للقضاء على الأمية، مازال معدل الأمية في الوطن العربي يماثل المعدل في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.
8. وخلص التقرير إلى أن جميع البلدان العربية تحتاج إلى مسارات جديدة في إصلاح أنظمتها التعليمية؛ من أجل الحوافز والمساواة العامة، إلى جانب اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتحسين مستويات المخرجات التعليمية إلى سوق العمل.

أهمية التعليم في العصر الحاضر:

وحتى ندرك فداحة الخطر الذي يهددنا بسبب هذا الوضع التعليمي المتردي نتوقف قليلاً للحديث عن أهمية التعليم في العصر الحاضر، فلا أحد يماري في أن التعليم يعد في حياة الأمم والمجتمعات المعاصرة القاعدة الصلبة والأساس المكين الذي تقوم عليه، فالدول المتطورة في عالمنا اليوم تؤسس نهضتها على العلم.

ولنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، حيث نجد أن التعليم الراقى المتطور والبحث العلمي الراسخ هما المصدر الأبرز من مصادر قوتها وهيمنتها، فبسبب البحوث العلمية المتطورة والدؤوية صارت الولايات المتحدة أكثر البلاد تقدماً على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات: الاقتصادية، و السياسية، والعسكرية، والمعلوماتية، والتقنية، ومازال نظام التعليم الأمريكي يعد مرجعاً ونموذجاً لمعظم دول العالم الأخرى، وما تزال الولايات المتحدة تحتفظ بأسرارها العلمية والتقنية، والتي تعد أمضى وأقوى أسلحتها على الإطلاق.

ولم تصل أمريكا إلى ما وصلت إليه من سطوة وقوة وهيمنة على العالم إلا بالعلم، وإنفاقها السخي على التعليم والاهتمام بطلابها ومدارسها وجامعاتها، لأنها أدركت مبكراً جداً أن التعليم هو الذي يحمي مستقبل أمريكا ويحقق لها النهضة والتفوق والتميز، ويضع في أيديها أسباب القوة والسيطرة على العالم [...].

إن المنهج العلمي في التعامل مع التحديات التي تواجهنا في كل المجالات، وخصوصاً التعليم، هو المطلوب هنا في العالم العربي؛ فالأمية تصل في بعض الدول العربية إلى 60 %، في الوقت الذي لا تزيد فيه عن 3% فقط في بعض الدول الصناعية، واستخدام الوسائل التقنية لدينا في التعليم أمر شبه معدوم، أو محدود جداً وبصورة بدائية مخجلة، وهناك مشاكل كبيرة في السياسات التعليمية، والإدارة التربوية، وقصور كبير في إعداد وتأهيل المعلمين، وخلل فادح في المناهج التي تعتمد على الشكل النظري، ولا تقترب إلا لماماً من التطبيق العملي حتى في الجامعات والأقسام العلمية.... وطبعاً فإن هذه المشاكل لا تقتصر فقط على قطاع التعليم، ولكنها تتسحب مع الأسف على كافة مجالات الحياة الأخرى. لذلك فإن مهمتنا الأساسية اليوم هي إصلاح العقول وإعادة صياغة وتشكيل شخصية الإنسان العربي؛ لتنهض على أسس دينية وقيمية وحضارية حقيقية، ولن يتم ذلك قبل إصلاح مجال التربية والتعليم، إصلاحاً ينبع من حاجتنا الحقيقية، بعد دراسة واستيعاب حجم المشاكل التي يعاني منها التعليم لدينا، وتبني إستراتيجية شاملة متكاملة تحقق الغايات السامية التي نسعى إليها [...].

إن مشكلات التعليم في الوطن العربي هي في الواقع منظومة معقدة ومتشابكة من المشاكل التي يعاني منها عالمنا العربي في كافة المجالات، فالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في زيادة مشاكل التعليم في العالم العربي، ولا يمكن حل المشكلات العالقة ما لم نبدأ بالمصارحة الشفافة عن أوضاعنا الحقيقية، ومحاولة وضع خارطة طريق صالحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وعندما نبدأ مسيرة

البحث العلمي الحقيقي، ونتجرد في حل مشكلاتنا ستبدأ عملية الإصلاح الحقيقية التي سوف تقودنا إلى أن نكون فاعلين في هذا العالم.

حسن مقلد، لها أون لاين، 2010/2/6.

A- DOCUMENT 4 :



منتديات ستار تايمز، 2012/2/10.

B- EDITORIAL :

سبع أساطير عن التعليم في العالم العربي

مع تردد صدى الربيع العربي في الأخبار هذه الأيام، نكتشف المزيد عن العالم العربي. ويعدّ هذا تطورا إيجابيا نظرا لبعض التصورات الخاطئة التي سادت في بعض الأحيان عن المنطقة. و هذا ينطبق بالتأكيد على التعليم أيضا إذ أن هناك سوء فهم بشأنه. وقد حان الوقت لتبديد هذه الأساطير.

أولى هذه الأساطير بأن التعليم رديء في المنطقة نظرا لتعرضه للإهمال. وهذا غير صحيح؛ فقد حققت البلدان العربية، منذ استقلالها، مكاسب هائلة، وهي تستثمر بقوة في التعليم حاليا. وحقق العالم العربي تقدما كبيرا خلال العقود الأخيرة إذ ساعد تضافر هذه الجهود على: (1) زيادة متوسط مستوى التعليم لمن تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاما بمقدار أربعة أضعاف منذ عام 1960؛ (2) انخفاض الأمية بواقع النصف بين عامي 1980 و 2003؛ (3) تحقيق المساواة الكاملة تقريبا بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي. فضلا عن ذلك، ظلت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي مرتفعة نسبيا في العالم العربي، حتى في البلدان المنخفضة الدخل بالمنطقة. ويبلغ اليوم 5.3 في المائة، وهو من أعلى مستويات الإنفاق على التعليم في العالم.

الأسطورة الثانية تقول إن جودة التعليم سيئة حاليا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. طبقا لمعايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبدو هذا أمرا لا جدال فيه، فعلى سبيل المثال، كان المتوسط الإقليمي لدرجات الاختبار في الرياضيات بالصف الثامن قياسا على امتحان دراسات الاتجاهات الدولية لمادتي الرياضيات والعلوم لعام 2007 هو 383 درجة مقابل المتوسط العالمي البالغ 500. ومع هذا، إذا نظرنا إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببلدان أخرى في أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا وهي متشابهة من حيث متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي معدلات الالتحاق بالدراسة، فإننا نجد صورة أكثر تعقيدا.

الأسطورة الثالثة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرتبة متدنية على مؤشر المساواة بين الجنسين. هذا صحيح، لكن التعليم مستثنى من ذلك. فعلى عكس ما هو سائد في العالم، فإن أداء الفتيات أفضل من أداء الأولاد في البلدان العربية [...]

الأسطورة الرابع : البلدان الغنية بالمنطقة لديها أنظمة أفضل لجودة التعليم. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قبع ثلاثة من أغنى البلدان المنتجة للنفط في المنطقة، وهي المملكة العربية السعودية وقطر والكويت، في قاع مؤشر اختبار دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم لعام 2007، لا من حيث متوسط الدرجات فحسب، بل أيضا من حيث مقياس الأداء. وقد صنّف طلاب 14 بلدا ممن شاركوا في اختبار دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم لعام 2007 إلى أربعة مستويات مختلفة من حيث الأداء. نسبة ضئيلة فقط من الطلاب العرب صنّفت في مستوى "متقدم" وكانت من ثلاثة

بلدان هي مصر والأردن ولبنان. ورغم بعض المقاييس "العالية" المسجلة في بعض البلدان العربية، ومنها بلدان غنية بالنفط، مثل الجزائر والكويت وقطر والسعودية، فإنها لم تسجل أي أداء "متقدم".

الأسطورة الخامسة : لا تمتلك أنظمة التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دليلاً على أداء الطلاب لأنها غير قادرة على إدارة أنظمة تقييم جيدة للطلاب. غير صحيح. في الحقيقة لم يكن هناك "نقص في الاختبارات" على الإطلاق في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بل إن الطلاب يخضعون للعديد من الاختبارات العامة، وفي بعض الحالات يدور نظام التعليم كله حول الدور المركزي لهذه الاختبارات. ومن ثم، كان هناك فحص دقيق لأداء الطلاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن هذا الفحص نادراً ما يتم بهدف تحسين جودة التعليم - إذ كان يستخدم بدلاً من ذلك في الترشيح للكليات الجامعية. وبالطبع ينبغي أن يتغير ذلك.

الأسطورة السادسة : ليس هناك ما يكفي من سياسات ولوائح لرفع جودة التعليم في المنطقة. غير صحيح. ومثلما كشف مسح سياسات المدرسين الذي أجراه البنك، هناك الكثير من السياسات واللوائح والقرارات لكن قلماً يتم تنفيذها على نحو متسق؛ فالمسألة ليست في غياب الأطر التنظيمية، بل في نقص الوضوح في التعريفات وانعدام الحوافز الدافعة للتنفيذ المتناسك لهذه السياسات التي تسهم في ضعف أداء الطلاب والمعلمين [...].

الأسطورة السابعة : المعلمون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يحصلون على أجور كافية بالمقارنة بمناطق أخرى، ومن ثم فإنهم يمتنون مهناً أخرى جانبية؛ مما يسهم في ضعف أدائهم بالمدارس. صحيح جزئياً؛ فحسبما كشف المسح الخاص بسياسات المدرسين، فإن الأجور التي يحصل عليها المعلمون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيدة بشكل عام بالمقارنة ببلدان أخرى، حتى عند المقارنة ببلدان تتسم بأداء متقدم. في الحقيقة، تدفع بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أجوراً في بداية التعيين أعلى من البلدان التي تتصدر قائمة الأداء [...].

مراد الزين، البنك الدولي، 2011/10/14.